

# ماضي عمال القطاع غير المهيكل ومستقبلهم



روبرتو بيسيو  
منسق الرائد الاجتماعي

بنغلاديش. وقُتل أكثر من ألف شخص، معظمهم من النساء اللواتي عملن في مصانع الملابس المنتجة لعلامات تجارية عالمية مثل «بينتون»، و«بونمارش»، و«ذا تشيلدرز بلايس»، و«إيل كورتني إنغليس»، و«جو فريش»، و«مونسون أكسسوريز»، و«مانغو»، و«ماتلان»، و«بريمارك»، و«وال مارت».

افتقر مبنى سافار إلى إذن لاستضافة الصناعات في بنية مخصصة للتجارة، وكان يضم أربعة طوابق إضافية على ما نصت عليه رخصة البناء الأصلية. وعندما لُوحيظ ظهور شقوق أُخلي المبنى، لكن المديرين أمروا العمال بالعودة إلى العمل، وكان أكثر من ثلاثة آلاف عامل في الداخل عندما انهار المبنى.

وانهارت فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تساعد في تحسين ظروف العمل في البلدان النامية مع انهيار مبنى سافار. في رنا بلازا، حضرت تسع فقط من ٢٩ علامة تجارية كانت تلزم الإنتاج في المصانع المنهارة للاجتماعات المخصصة لمناقشة تعويض الضحايا. وتمثل منطوق عدم قبول المسؤولية في أن أصحاب العلامات التجارية كانوا يشترون المنتجات من شركات بنغالية محلية، وأن العمال لم يكونوا موظفين لديهم وسلامتهم ليست من مسؤوليتهم. وقيل إن هذه الشركات نفسها لديها عمليات صارمة لمراقبة جودة المنتجات التي تشتريها، وإن الضغط لاستكمال الطلبات في الوقت المحدد كان وراء طلب المديرين من العمال العودة. فمواعيد الإنتاج القصيرة مطلوبة لتحقيق أقصى مقدار من الأرباح في صناعة يُسمّى بـ«الموضة السريعة» نظراً إلى التغيرات السريعة للتصاميم. ومع ذلك، فإن العلامات التجارية العالمية القليلة التي ساهمت فعلاً في صندوق مخصص للضحايا فعلت ذلك بدافع الشفقة أو لمصلحة لها تتمثل في حماية علاماتها التجارية من الغضب الشعبي، وليس بدافع من أي التزام بمعالجة الضرر الذي كانت تشارك على الأقل في المسؤولية عنه.

كثيراً ما تُعتبر المستويات العالية من انعدام الهيكلة في القطاعات غير الزراعية مرتبطة بجودة مؤسسية منخفضة. فالدولة لا تستطيع أن توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية وتتسامح مع الاقتصاد الحضري غير المهيكّل الذي يخلق فرص عمل (حتى إذا كانت الجودة منخفضة). وتقلل الوظائف غير المهيكلة من التوترات الاجتماعية للبطالة، لكن من دون دفع الضرائب أو مساهمة في الضمان الاجتماعي، ما يؤجل المشاكل إلى المستقبل، عندما لم يكن العمال غير المهيكّلين اليوم قادرين على العمل، إذ لن يحصلوا عندئذ على رعاية صحية مناسبة أو أي معاش تقاعدي. من ناحية أخرى، يساهم القطاع غير المهيكّل عبر الرشاوى في تعويض الدخل المحدود للموظفين الحكوميين والشرطيين المحليين، وبذلك يولّد قوى صامتة مقاومة لأي تغييرات في الوضع الراهن. وكثيراً ما تجلّى أن الأثر السلبي للقطاع غير المهيكّل يتجاوز أي ميزة في

يتألف الاقتصاد غير المهيكّل من نصف إلى ثلاثة أرباع كل العمالة غير الزراعية في البلدان النامية، وفق منظمة العمل الدولية<sup>1</sup>. وفي جنوب الكرة الأرضية، يشكل العمال، الذين يعملون بعقد مهيكّل ويستفيدون من حماية اجتماعية، أقلية.

بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أصبح إنهاء الاستعمار والتنمية قضيتين مهمتين بالنسبة إلى المجتمع الدولي، اعتبر محللون من توجهات سياسية مختلفة القطاع غير المهيكّل «رجعياً» ومرادفاً لـ «التخلف». وكان هذا نتيجة لاستمرار الزراعة المكثفة ذاتياً و/أو الاقتصادات الزراعية المرتبطة بالعبودية وأشكال الاستغلال الأخرى للعمال التالية للعبودية. وقالوا إن الحدّاء تأتي مع التحضر والتصنيع. وفي ظل الدولة الأبوية (الاستبدادية أحياناً كثيرة)، كانت للبرجوازية الوطنية والعمال المهيكّلون (المنضوون في نقابات أحياناً كثيرة) مصلحة مشتركة في «التنمية». وتطلب التقدم رأس مال وتكنولوجيا، وكان من شأن استيرادهما من الخارج تسريع مسار اللحاق بركب الدول المتقدمة. وسلكت الموجة الأولى من «المعجزات» الآسيوية (مثل تاوان وكوريا الجنوبية) إلى حد كبير هذا الطريق، الذي بدأ مع الإصلاح الزراعي للقضاء على الفقر في الريف وتوليد الطلب المحلي. وفُرّضت متطلبات أداء على المستثمرين الأجانب شرطاً للسماح بدخولهم، وتشمل إلزامهم بالربط مع رجال الأعمال المحليين، وإعادة استثمار الأرباح، ونقل التكنولوجيا، والشراء والتشغيل محلياً.

وفي نهاية الحرب الباردة (تُوّخ في العام ١٩٨٩ مع سقوط جدار برلين)، نسب «إجماع واشنطن» الذي روجت له الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان يتخذان من واشنطن مقراً، كل منافع التنمية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. ولجذب مزيد منه، كان ينبغي على البلدان وقف فرض شروط على المستثمرين الأجانب وتقديم ربحية أكبر من تلك المتوافرة في بلدان مجاورة، ما أطلق «السباق نحو القاع» لخفض الضرائب وتخفيف الأنظمة.

ومن دون أن يقدم أي دليل على أن تقليص «الروتين» الإداري أدى فعلياً إلى مزيد من الاستثمارات، يصنف البنك الدولي البلدان وفق سهولة «ممارسة أنشطة الأعمال» داخلها<sup>2</sup>. وتضمن مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال الأصلي مؤشراً إلى سهولة صرف العاملين في إطار ما يجعل البلد «جذاباً»، ونتيجة لهذا الاتجاه، أصبحت النقابات غير شرعية في شكل واضح في العديد من «مناطق تجهيز الصادرات» أو «مناطق التجارة الحرة» التي انتشرت في كل مكان.

وبدلاً من زيادة المعايير البيئية والاجتماعية على الأعمال المحلية الصغيرة والشركات العائلية غير المهيكلة، كان لهذا الاندماج من الأسفل في سلاسل القيمة العالمية تأثير معاكس.

في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، انهار مبنى سافار في رنا بلازا بدكا، عاصمة

3. Adim, Leila, "Tackling multinational corporations' abusive practices for promoting inclusive growth", paper to be published in May 2017 by the Progressive Lab for Sustainable Development in Brussels.

4. <https://www.theguardian.com/global-development/2015/apr/23/rana-plaza-bangladesh-factory-tragedy-little-changed>.

1. <http://ilo.org/global/topics/employment-promotion/informal-economy/lang-en/index.html>

2. <https://www.globalpolicy.org/global-taxes/52703-doing-business-report-strongly-flawed.html>.

الأجل القريب، لكن أي إستراتيجية لمكافحة القطاع غير المهيكّل تتطلب تعزيز قدرات الدولة. وبدلاً من ذلك، وُجّه الفكر التنموي وشروط التمويل على مدى العقود الثلاثة الماضية من أجل خلق «بيئة مواتية» للأعمال التجارية، ولإسما الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي حين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تولّد عدداً قليلاً من الوظائف المهيكّلة ذات النوعية الجيدة بين العاملين اسماً للمؤسسة نفسها، سرعان ما يؤدي التراخي في أنظمة الدولة و «السباق نحو القاع» في ما يخص خفض الضرائب وتخفيف الأنظمة إلى لجوء الشركات نفسها إلى العمل غير المهيكّل في سلاسل الإنتاج، بدلاً من توليد سوق عمل مهيكّلة «حديثة» في البلدان التي تعمل فيها.

لاحظت ليلى أديم أن «التعهدات التي تعمل في أكثر من بلد نادراً ما تستخدم عمالاً غير مهيكّلين، فهي تخطط لإستراتيجيات أخرى لتوفير تكاليف العمالة. وفي معظم الحالات، تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات التي تهدف إلى الاستفادة من عدم الالتزام بدفع الضرائب والواجبات القانونية الأخرى من أجل تقليل تكاليف العمالة وزيادة أرباحها في السوق العالمية 'المهيكّلة'، إلى إبرام عقود من الباطن مع شركات أخرى توظف عمالاً غير مهيكّلين لإنتاج/استخراج السلع أو تقديم الخدمات التي تحتاج إليها. وهذا التلزم لا يستبعد المنافسة غير العادلة التي تخلقها الشركة التي توقع عقوداً من الباطن مع شركات توظف قوى عاملة غير مهيكّلة».

وصناعة الملابس مثال على اللجوء إلى العمل غير المهيكّل في المصانع المستقلّة للعمال أو العمال من المنازل، لكنها ليست الوحيدة. ونتيجة لذلك، بدلاً من تحسين ظروف العمل، ينتهي الأمر بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عكس ذلك.

كتب سام ماهر، مدير سياسات سلامة العمال في حملة «العمل وراء العلامة التجارية»، في صحيفة «الغارديان»، في الذكرى الثانية لكارثة رنا بلازا، أن «الافتراضات الكامنة وراء الاعتقاد بأن بنغلاديش هي فقط في مرحلة مبكرة من التنمية (بغض النظر عن النغمات الاستعمارية والعنصرية بقوة وراء الإيحاء بأن بنغلاديش ليست متحضرة مثل أوروبا) هي خاطئة. بنغلاديش ليست تذكيراً بماضينا بل رؤية لمستقبلنا».

وقال: «عندما تشجع حكوماتنا الليبرالية الجديدة، رأسمالية السوق الحرة باعتبارها الخيار الوحيد المتاح، فهي تهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع تماماً مثل الذي يحصل في بنغلاديش. وهذه المقاربة تهدف إلى إنشاء دولة شبه معدومة يقتصر دورها إلى حد كبير على توفير قوات الأمن اللازمة لإخضاع السكان غير الراضين. وتوقع أيضاً أنعداماً تاماً لئي 'حواجز' أمام التراكم السريع للربح – أي لا ضرائب، لا نقابات، لا «روتين تنظيمي»<sup>٤</sup>.

هناك جدل أكاديمي وسياسي جارٍ في العديد من البلدان، الغنية منها والفقيرة، يقول، على جانب واحد، إن الأغنياء يجب أن يخضعوا لضريبة

أقل، ليكون لديهم مزيد من المال للاستثمار وخلق فرص عمل، وإن مزيداً من فرص العمل سيُخلق في حال غياب الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي (أو خفض الضمان الاجتماعي الموجود إلى أدنى حد)، وأن العمال يفاوضون أرباب العمل في شكل فردي وليس عبر تنظيمهم في نقابات. ويُتخلّص من الحجة القائلة بأن هذا ليس ما يريده العمال باعتبارها تكتيكاً دفاعياً من البيروقراطية النقابية أو إستراتيجية معرّقة يمارسها الحاصلون فعلاً على وظائف مهيكّلة، لكنها لن تنعكس فائدة في الأجل البعيد على أغلبية العاطلين عن العمل أو العمال غير المهيكّلين. وثمة حجة إضافية في وجود «قطاع غير مهيكّل طوعي» في بعض البلدان حيث يختار بعض الأفراد المؤهلين تأهيلاً عالياً ترك وظائفهم المهيكّلة لكسب مزيد من المال كرواد أعمال غير مهيكّلين. في الواقع إن تعريف «القطاع غير المهيكّل» واسع بما يتيح توافر تلك الحالات، لكنها حالات تمثل أقلية حتى في البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتوسط. أما بالنسبة إلى أغلبية البلدان النامية، فإن الواقع هو أقرب إلى ذلك القائم في ساحل العاج، حيث قدرت دراسة أن عدد العمال في المناطق الحضرية الراغبين في العمل في وظائف مهيكّلة يبلغ ضعفي عدد من يعملون في وظائف كهذه، وأن عدد العمال في المناطق الحضرية العاملين في الشريحة السفلى من الوظائف غير المهيكّلة يساوي ثلاثة أضعاف عدد الراغبين منهم في ذلك<sup>٥</sup>.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن العثور على الآثار الانسيابية إلى أسفل لخفض الضرائب على الأغنياء. ترى دراسة حديثة نشرها صندوق النقد الدولي «وجود علاقة عكسية بين الحصة من الدخل المتحققة للأغنياء (شريحة الـ ٢٠٪ الأعلى) والنمو الاقتصادي. فإذا ازدادت الحصة من الدخل الـ ٢٠٪ الأعلى بنسبة نقطة مئوية، يتراجع الناتج المحلي الإجمالي في الواقع بنسبة ٠,٠٨ نقطة مئوية في السنوات الخمس التالية، ما يشير إلى أن الفوائد لا تنساب إلى الأسفل. وبدلاً من ذلك، ترتبط زيادة مماثلة في الحصة من الدخل لشريحة الـ ٢٠٪ الأدنى (الفقرى) بزيادة ٠,٣٨ نقطة مئوية إلى النمو. وهذه العلاقة الإيجابية بين حصص الدخل المتاح وارتفاع معدل النمو تتواصل في الخمسين الثاني والثالث (الطبقة الوسطى)<sup>٦</sup>». وبعبارة أخرى، ينفق الفقراء أي دولار إضافي يتلقونه وبالتالي يحفزون الاقتصاد، في حين أن الأغنياء قد يدخرون الدولار الإضافي في مصارف خارجية، من دون أي فائدة محلية، ويحسمونه من الاقتصاد الوطني.

ومع موجة جديدة من التقنيات الرقمية، تركز الجدل حول السياسات في العديد من البلدان على تدمير الوظائف التقليدية، المرتبطة بعقد مهيكّل بعيد الأجل بين العامل وصاحب العمل والاستعاضة عنه بعدد وافر من العقود الصغيرة. فبدلاً من سائقي سيارات الأجرة لدينا سائقو تطبيق «أوبر» الذين يعملون وقتما يريدون وبمقدار ما يريدون من دون دفع أي

6. international monetary fund, "causes and consequences of income inequality: a global perspective", prepared by era dabila-norris, kalpana kochhar, frantisek ricka, nujin suphaphat, and evridiki tsounta, june 2015.

5. günther, isabel; launov, andrey. 2006. competitive and segmented informal labor markets. iza discussion paper no. 2349. bonn, institute for the study of labor (iza).

لا مواطنة ممكنة كما أنها تستطيع أن تسهل إضفاء الطابع المهيكّل على العمل وتوفير الخدمات والإعانات الاجتماعية. وفي المقابل، هناك إمكانية لسوء استخدام بطاقات الهوية من دولة مسيطرة والتهديدات التي تتعرض لها الخصوصية والمرتبطة بقواعد البيانات الكبيرة التي تحتوي على معلومات شخصية وبيانات بيومترية.

وفي كينيا لا تزال عملية الحصول على بطاقة هوية معقدة لكن رقم أي كيني أو كينية هو رقم هاتفه أو هاتفها المحمول. ووصلت نسبة انتشار الهاتف المحمول إلى ٨٩٪ في العام ٢٠١٦ وهي في ازدياد مستمر، مع استخدام الهواتف على نطاق واسع في المعاملات التجارية بدلاً من النقود. وعند تسجيل تسعة من أصل ١٠ أشخاص من سكان بلد ما في قواعد البيانات الإلكترونية، سواء أكانت في أيدي سلطات الهويات أو شركات الهاتف، تكون عملية تنظيم العمل أو ضمان الحصول على الحماية الاجتماعية مجدية تقنياً وتعتمد فقط على الإرادة السياسية لجعلها فاعلة. في مدن في العالم الثالث مثل ليما، قبل وقت طويل من ولادة «أوبر»، اعتاد أي مالك سيارة على وضع علامة بلاستيكية تقول سيارة أجرة على الزجاج الأمامي والبدء بنقل الركاب لقاء أجر كلما كان في حاجة إلى بعض الدخل الإضافي. وفي هذه الظروف يمكن وجود منصة رقمية تسجل السلطات كل السائقين من جباية ضرائب منهم، وكذلك ضمان الاعتراف بحقوقهم كعمال.

ونيل الاعتراف كعمال هو في أحيان كثيرة المطلب الأول للناس في القطاع غير المهيكّل. «إن عدم وجود صاحب عمل معترف به جعل رابطة العاملات لحسابهن الخاص (سيوا) في الهند (ما يقرب من مليون عضو في العام ٢٠٠٦) تعاني صعوبات، على الصعيدين الوطني والدولي، في الحصول على اعتراف رسمي بأنها اتحاد. ومع ذلك نالت «سيوا» اعتراف الحكومة الهندية بها كاتحاد في العام ١٩٧٢، وانضمت إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال في العام ٢٠٠٦. وشكلت «سيوا» نموذجاً لـ«سيوا» تركيا، و«سيوا» اليمن واتحاد العاملات لحسابهن الخاص (سيوا) في جنوب أفريقيا. وأدت «سيوا» أيضاً دوراً في اعتماد اتفاقية العمل الرئيسية لمنظمة العمل الدولية في العام ١٩٩٦<sup>١</sup>.

حول العالم ينتظم الباعة المتجولون، وخدم المنازل، والعمال الريفيون، والعمالون في مجال الجنس في نقابات وبيدافون عن حقوقهم، وفي بعض الحالات يشاركون في اتحادات نقابية ومفاوضات جماعية.

والمنصات الرقمية المختلفة، التي تجمع طلب العمل وعرضه وتربطهما، تعرّف الذين يقدمون خدمات صغيرة، من تسليم أغراض على دراجة هوائية إلى ترجمة صفحة واحدة، «رواد أعمال» يشترون سلعاً ويبيعونها، ويستوعبون رؤى الفردية والمنافسة والسلوكيات المفترسة، مثل تليزيم العمل الذي يبيعه إلى عمال آخرين معينين يقبعون في رتبة أدنى ويبدون استعداداً حتى لقبول أسعار منخفضة.

الخبير الاقتصادي برانكو ميلانوفيتش، الشهير بدراساته عن عدم المساواة، يوضح التمييز بوضوح كبير: «يمكنك أن تكون، بطبيعة الحال، عاملاً غنياً جداً، على غرار عازف كمان (ذي شهرة عالمية أو) جراح دماغ، في حين أن الأرملة الفقيرة قد تعتمد

رسوم لدخول السوق، ويقوضون الأعمال التقليدية المهيكلة لسيارات الأجرة. وتعاني الفنادق منافسة من الأفراد الذين يؤجرون غرفاً خالية في منازلهم عبر تطبيق «إير بي إن بي».

درس مارك غراهام، وهو باحث في جامعة أكسفورد، «أسواق العمل على الإنترنت (التي تسمح) بتليزيم الأعمال مباشرة إلى أي ركن من أركان العالم. وبالتالي تُتاح للعاملين في بعض من أفقر المناطق في هذا الكوكب الملايين من فرص العمل الجديدة. لكن حقيقة أن لدينا الآن الملايين من الناس في كل أنحاء العالم يتنافسون على الوظائف نفسها تهدد بتقويض مجموعة من معايير العمل»<sup>٢</sup>

إن مئات الآلاف، إن لم يكن الملايين من العمال في البلدان النامية يتجهون إلى أسواق العمل على الإنترنت للقيام بمهام مثل المساعدة الافتراضية، والترجمة، والتدوين، وبرمجة الحاسوب، والتصميم الجرافيكي، والكتابة، وغير ذلك من أشكال الأعمال الفكرية والرقمية. ولأن العمال يحاولون المزايدة على بعضهم بعضاً للحصول على العقود عبر تقديم سعر أقل أو خدمة أفضل، «تصبح ممارسات مثل دفع الحد الأدنى للأجور والأجور المناسبة للعيش ذات مغزى أقل – عندما يمكن تسليح المهام وتليزيمها. ويمكن لوجود قاعدة واسعة من الناس المستعدين للعمل في مقابل أجور عند مستوى الكفاف أن تمارس جاذبية دافعة إلى أسفل تسحب تجاهها أي عمل في سلسلة التوريد». وفي حين يلقي الشعبويون في كل أنحاء العالم اللوم في الاتجاهات السلبية على المهاجرين أو على المنتجات المستوردة الرخيصة، يأتي التهديد الفعلي عبر النقل العالي السرعة للبيانات الذي لا يمكن لأي جدار أن يوقفه، إلى جانب تسليح العمل ورفع القيود عن الشركات.

ومن المفارقات أن تلك التكنولوجيات نفسها يمكن أن تكون أداة لإضفاء الطابع المهيكّل على العمال وتحسين منافع الحماية الاجتماعية. في أوروغواي يستطيع صاحب العمل الخاص بعاملة من المنزل أن يسجلها على الإنترنت في ١٠ دقائق والحصول بالبريد الإلكتروني بعد أسبوع على فاتورة بمساهماته في الضمان الاجتماعي التي يمكنه دفعها في أي سوبرماركت. وتتوافر للعاملة فوراً الرعاية الصحية، والتأمين ضد الحوادث، وتتراكم استحقاقات تقاعدها. وفي كل أنحاء العالم، معظم العاملين من المنازل هم من النساء ومعظمهم غير مهيكّلين، وهم أحياناً كثيرة مهاجرون ولا ينالون اعترافاً بحقوقهم. وأدى مزيج من الإجراءات السهلة والعقوبات الشديدة على أرباب العمل غير المهيكّل في أوروغواي إلى إضفاء طابع مهيكّل على حوالي ٦٠٪ من العاملين من المنازل وتقليص نسبة انعدام الهيكلية في القوى العاملة من ٣٥٪ في العام ٢٠٠٦ إلى ٢٣٪ في العام ٢٠١٦، وهو أدنى مستوى في أميركا اللاتينية.

وفي الهند، صدر بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٦ مليار بطاقة هوية (مجموع السكان يبلغ ١,٢٥ مليار شخص). وبدأت إندونيسيا برنامجها الوطني لبطاقات الهوية في العام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن تغطي هذا العام جميع سكانها البالغ عددهم ٢٥٠ مليون شخص. وتُعتبر بطاقات الهوية ضرورية لحماية حق الإنسان في الحصول على هوية، التي من دونها

فقط على الدخل المتأتي من المدخرات الضئيلة التي تركها زوجها المتوفى. لكن عازف الكمان سيبقى يحقق دخلاً عبر العمل والأرملة عبر الملكية. وليس مقدار الدخل هو الذي يجعلك عاملاً، لكن الحاجة إلى التطبيق المستمر لعملك. هذا هو الفرق الجوهرى بين العمل وكل أشكال رأس المال<sup>7</sup>. هذا هو الانقسام، الواضح لأي شخص، الذي كان في أساس مصدر التمييز الكلاسيكي بين العمل ورأس المال». وهكذا يختلف كثيراً عمال القطاع غير المهيكل الذين يحققون الدخل من جهدهم عن أصحاب الريوع الذين يحققون الدخل من الأموال في الملاذات الضريبية، حتى عندما يتهرب الطرفان من الضرائب. ولكي يتمكن العمال من تأكيد حقوقهم ثمة فقط إستراتيجية أثبتت نجاحها وهي التنظيم.

في المملكة المتحدة، يتوخى «بيان الديمقراطية الرقمية» للزعيم العمالي جيرمي كوربين «ملكية تعاونية للمنصات الرقمية لتوزيع العمل وبيع الخدمات<sup>8</sup>» ويعد بـ«قوانين جديدة تضمن عقد عمل مضموناً وحقاً غير قابل للتصرف بعضوية النقابات لكل من يكسب أكثر رزقه أو بعضه من المنصات الرقمية».

يلاحظ مارك غراهام أن «في عالم من العقود القريبة الأجل غير المستقرة، وفيما العمال في كل أنحاء العالم ينافسون بعضهم بعضاً، من المستحيل محاكاة الإستراتيجيات التقليدية التي جعلت النقابات فاعلة». ومع ذلك، «تظل الحقيقة الأساسية أن كل شيء حولنا - التطبيقات، والبيانات، الخوارزميات، والمضمون ينتجها في نهاية المطاف عمال». والأدوات نفسها التي تسمح لهم بالعمل معاً عبر القارات يمكن أن تكون مفيدة «أيضاً ليتنظموا رقمياً في مجموعات على فيسبوك، ومجموعات فرعية على ريديت، وغيرهما من نقاط التجمع الرقمية بهدف الدردشة، والشكوى، وتشارك الفرص، وتبادل المعرفة<sup>9</sup>». هذه الاستنتاجات لا يمكن أن تكون مفاجئة في المنطقة العربية، حيث أدت تلك الأدوات نفسها دوراً في «الربيع العربي». من «الديمقراطية الرقمية» إلى «سلطة الشعب» في الشوارع والساحات، تشارك الصراعات حساً سليماً بالكرامة والعدالة. أما التضامن بين العاملين فأصبح طموحاً قديماً وهو الآن شرطاً للنجاح.

7. graham, mark and alex wood, "why the digital gig economy needs co-ops and unions" opendemocracyuk, 15 september 2016.

8. KUCERA, David and Leanne RONCOLATO, "Informal employment: Two contested policy issues", International Labor Review, Vol. 147 (2008).

9. www.glineq.blogspot.com.uy/2015/02/on-human-capital-one-more-time.html.

10. www.jeremyforlabour.com/digital\_democracy\_manifesto.

11. www.newint.org/blog/2016/05/25/digital-work-marketplaces-impose-a-new-balance-of-power/.

التقرير الإقليمي العام  
العمل غير المهيكل:  
الواقع والحقوق

٣

سمير العيطة

رئيس منتدى الاقتصاديين العرب  
الباحث الرئيسي في تقرير الراصد